

الاقتصاد الفلسطيني وقطاع غزة: تداعيات الحصار والانقسام

رائد حلس

عدا عن الأثر الاقتصادي العميق للحصار الإسرائيلي، واستمرار الانقسام، بين قطاع غزة والضفة الغربية، فإنّ هناك بعداً سياسياً اقتصادياً يتمثل في أن ظرف قطاع غزة الحالي، يشجّع السياسة الأميركية على تحويل القضية الفلسطينية إلى قضية إغاثية معيشية. وفي هذه الدراسة تتبع للترابط بين موجات المواجهة المختلفة في قطاع غزة ومؤشرات الاقتصاد الفلسطيني.

مقدمة

يتصف الاقتصاد الفلسطيني بأنه ضعيف البنية بسبب صغر مساحته وقلة موارده ويتأثر بشدة بالعوامل الخارجية، وترتبط هذه الخصائص بشكل كبير بالسياق السياسي والتاريخي للاقتصاد الفلسطيني، الذي لم يسفر منذ نحو قرن من الزمان عن وجود دولة فلسطينية سواء قبل إنشاء دولة الاحتلال أو بعدها.

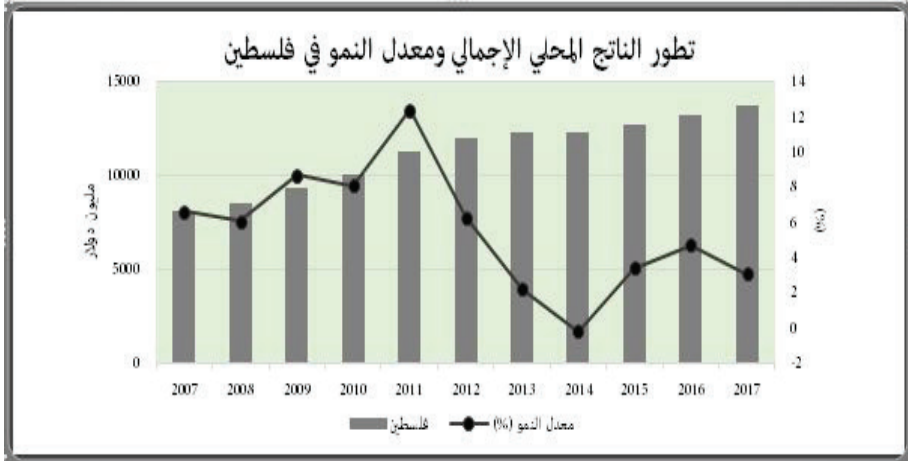
وعليه، نما الاقتصاد الفلسطيني وتشكل في ظل دولة أخرى محتلة وقبلها في ظل دولة منتدبة، ما يعني أن الاقتصاد الفلسطيني نما وتشكّل في ظل بيئة تشتمل على العديد من المخاطر والتحديات الخارجية والداخلية على حد سواء. وأبرز التحديات الخارجية هو الاحتلال الإسرائيلي وإجراءاته، وتداعياتها التي عملت من خلال سياسة الحصار والإغلاق على تكريس تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، وتقييد حرية الحركة والنفاذ للأفراد والبضائع وإحكام السيطرة على معظم التجارة الخارجية الفلسطينية (الصادرات والواردات)، والتحكم في تدفق العمالة الفلسطينية إلى إسرائيل.

كما شملت التحديات الخارجية أيضاً، اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على المنح والمساعدات الخارجية إلى حد كبير نسبياً، بالإضافة إلى عدم وجود عملة وطنية والاعتماد على نظام مالي متعدد العملات يتأثر بالسياسات النقدية التي تنفذ من قبل الدول المصدرة لهذه العملات. في حين لا يزال انعدام اليقين وغياب الأفق السياسي والاقتصادي واستمرار الانقسام، وضعف دور القطاع الخاص كقوة دافعة للنمو، في ظل محدودية دور القطاع العام وعدم قدرته على لعب دور المحرك الرئيسي للنمو في المدى الطويل، تمثل أهم وأبرز التحديات الداخلية التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني.

ويظل الحصار الإسرائيلي الشامل والمستمر على قطاع غزة أخطر التحديات التي تواجه مجمل العمل الفلسطيني، حيث إن الاحتلال الإسرائيلي لا يزال مستمراً في فرض حصار شديد على قطاع غزة، وفي سيطرته على أجزاء كبيرة من الأرض الفلسطينية في مناطق قطاع غزة، وتقييد حرية الحركة للأفراد والبضائع، كجزء من الإستراتيجية الإسرائيلية التي تهدف إلى تكريس واقع الانفصال بين الضفة الغربية وقطاع غزة بحيث تبدو المنطقتان كجزيرتين منفصلتين لا سبيل إلى التواصل فيما بينهما، للهروب من الحل السياسي للقضية الفلسطينية، عبر تحويل القضية الفلسطينية من قضية حق وتقرير المصير إلى قضية إنسانية وتسهيلات ومساعدات إغاثية. في ضوء ذلك تسعى الدراسة إلى تقييم أداء الاقتصاد الفلسطيني في ظل الحصار والانقسام خلال الفترة 2007-2017، وبيان أثر الحصار والانقسام على الأوضاع الاجتماعية، وتقديم تصور مستقبلي للاقتصاد الفلسطيني.

أولاً: مؤشرات أداء الاقتصاد الفلسطيني خلال سنوات الحصار والانقسام
نتيجة للأحداث السياسية والأمنية خصوصاً الحصار الإسرائيلي الشامل والمستمر على قطاع غزة منذ العام 2007، فقد عانى قطاع غزة على مدار سنوات الحصار والانقسام من تحديات كبيرة كان لها أثر كبير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للقطاع، وخلق واقع اقتصادي صعب يزداد تدهوراً مع مرور الوقت، انعكست آثاره على أداء الاقتصاد الفلسطيني، وكان تراجع

النشاط الاقتصادي في قطاع غزة أبرز هذه الآثار، ولم يكن التراجع فقط في قطاع غزة بل وفي الضفة الغربية على حد سواء.



- شكل رقم (1): تطور الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو في فلسطين

- إعداد الباحث بالاستناد إلى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. «إحصاءات الحسابات القومية 2007-2017»، (رام الله، 2018م).

تأثر الوضع الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية خلال العام 2006، بالتطورات السياسية والمحلية نتيجة الانتخابات التي جرت في 25 يناير 2006، وما أعقبها من تشكيل حركة حماس للحكومة الفلسطينية، والتي ألقت بظلالها على مجمل الأوضاع بشكل عام، والاقتصادية والاجتماعية بشكل خاص، بالإضافة إلى وقف التعاون في المجال الدبلوماسي من قبل المجتمع الدولي، وقطع المعونات والمساعدات (باستثناء المساعدات الإنسانية والطائرة)، ووقف تحويل الإيرادات الضريبية الخاصة بالمقاصة مع الجانب الإسرائيلي، إلى جانب تشديد القيود على حرية حركة الأفراد والبضائع، فترتب على هذا الوضع تعطيل آلية العمل في القطاع العام بشكل كبير وحال دون انتعاش القطاع الخاص وبالتالي نكوص عملية التنمية وتقويض منجزاتها وعودة الاقتصاد من جديد إلى حالة التراجع¹.

ثم شهد النشاط الاقتصادي في فلسطين انتعاشاً ملحوظاً خلال الأعوام (2007، 2008، 2009) بمعدل (6.6%، 6.1%، 8.7%) على الترتيب، ولكن النمو تركّز

في الضفة الغربية نتيجة لزيادة حجم الإنفاق الحكومي والمساعدات وليس نتيجة زيادة الإنتاج. حيث لم يشهد أي تحسن حقيقي في قطاع غزة². وذلك بسبب حالة الاقتتال الفلسطيني الداخلي وما رافق ذلك من أحداث دموية. أدت إلى إعلان حالة الطوارئ وتشكيل حكومة طوارئ في منتصف حزيران من العام 2007³. بالإضافة إلى الحصار والإغلاق والعزلة التامة التي فرضت على القطاع. وتزايد القيود على إدخال السلع الأساسية. بما فيها الأوراق النقدية. كذلك العدوان الذي شنته إسرائيل على القطاع في نهاية العام 2008. وما خلفته من دمار أدى إلى تردّد واضح في مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية⁴.

كما شهد النشاط الاقتصادي في فلسطين نمواً وبنسب متفاوتة خلال عامي (2010-2011) كما هو موضح في الشكل رقم (1). وذلك بسبب تدفق المنح والمساعدات الخارجية في هذين العامين وعلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة في قطاع غزة. فعلى صعيد المنح والمساعدات الخارجية. بلغت حوالي 983.3 مليون دولار عام 2011 مقارنة مع 1277.3 مليون دولار عام 2010. كما شكّلت رافداً أساسياً لتغطية العجز الكلي للموازنة. إذ ساهمت في تخفيض العجز الكلي خلال العام 2011 من نحو 1078 مليون دولار (10.8% من الناتج المحلي الإجمالي) إلى 94 مليون دولار (0.9% من الناتج المحلي الإجمالي) أي أنها ساهمت بتخفيض العجز الكلي بما نسبته 9.9% من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام 2011. أما تحقيق معدلات نمو مرتفعة في قطاع غزة في هذين العامين فجاء على خلفية تخفيف بعض القيود الإسرائيلية على استيراد السلع الاستهلاكية وعلى مدخلات الإنتاج الخاصة بالمشاريع التي تخضع للإشراف الدولي إلى جانب تزايد الاستيراد من مصر⁵. وبالتالي لم يكن النمو الذي حقق في هذين العامين نمواً حقيقياً. نتيجة أن هذا النمو كان معتمداً على المنح والمساعدات وعلى تخفيف بعض القيود الإسرائيلية على استيراد السلع الاستهلاكية. وليس على نمو القطاع الخاص والقدرات الإنتاجية الحقيقية للاقتصاد الفلسطيني. التي استمرت في خضوعها للقيود الإسرائيلية المعوقة للاستثمار والنمو المستدام في الأراضي الفلسطينية. والمتمثلة في الحصار المفروض على القطاع منذ العام 2007. من خلال حظر التصدير وتدمير القطاع الخاص في قطاع غزة. وتقييد ومنع حركة

المستثمرين واستيراد المواد الخام والمعدات المرتبطة بالعملية الإنتاجية⁶. وخلال السنوات (2012-2014) عاد النشاط الاقتصادي في فلسطين للتباطؤ والتراجع بعد مسيرة من النمو المطرد، إذ تراجع النمو الاقتصادي من 12.4% عام 2011، إلى 6.3% عام 2012 ثم إلى 2.2% عام 2013 ثم -0.2% عام 2014. ويُعزى هذا التباطؤ والتراجع في النمو إلى التطورات والأوضاع الاستثنائية التي مرت بها الأراضي الفلسطينية، وتحديدًا العدوان (الإسرائيلي) على قطاع غزة في عامي 2012 و2014، الذي ألحق أضرارًا بالغة في البنية التحتية، والمؤسسات الإنتاجية، والمرافق العامة، والمساكن. مع استمرار الحصار وتدمير الأنفاق الحدودية⁷.

وتُجدر الإشارة إلى أن تراجع الناتج المحلي الإجمالي في العام 2014 يعتبر الأول منذ العام 2006، نتيجة انخفاض معدل النمو الاقتصادي في قطاع غزة بنسبة (15.1-%) مقارنة مع نسبة نمو في الضفة الغربية بنسبة 5.3%. وقد شهد النشاط الاقتصادي خلال الفترة (2015-2017) تحسناً طفيفاً، حيث نما بنحو 3.4%، 4.7%، 3.1% خلال السنوات 2015، 2016، 2017 على الترتيب، ويرتبط التحسن خلال عامي 2015 و2016 بتحسّن النشاط الاقتصادي في قطاع غزة الذي حدث نتيجة بدء عملية إعادة الإعمار للبيوت والمنشآت المدمّرة، التي انطلقت برعاية ورقابة دوليتين⁸. بينما يعود تباطؤ النمو الاقتصادي في العام 2017 مقارنة مع العام 2016، إلى انكماش الاقتصاد الغزي بنحو (0.3%) بعد عامين من النمو، ويعزى ذلك بالأساس إلى تدهور مستوى الإنفاق بشقيه الخاص والعام، لا سيما في النصف الثاني من العام 2017 على إثر قيام الحكومة الفلسطينية بوقف بعض العلاوات على رواتب موظفي القطاع العام في قطاع غزة، التي قدرت بنحو 30% من قيمة الراتب، إلى جانب تخفيض إمدادات الوقود/ الكهرباء⁹.

ثانياً: تأثير الحصار الإسرائيلي على الأنشطة الاقتصادية

لعب الحصار دوراً سلبياً بالتأثير على العمليات التنموية والإنتاجية في الأراضي الفلسطينية وبصورة أكثر حدة في قطاع غزة. ووفقاً لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، فإن الحصار الإسرائيلي الاقتصادي أدى بالفعل إلى وقف عمليات الإنتاج على نطاق واسع وإلى فقدان فرص العمل.

وألحق دماراً هائلاً بالاقتصاد المحلي وبموارده الإنتاجية وبنيته التحتية وأثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على العديد من المرافق الصناعية والزراعية والتجارية بسبب البنية التحتية المنهكة والندرة الحادة في المدخلات والكهرباء والوقود¹⁰.

وفيما يلي أبرز الأنشطة الاقتصادية التي تأثرت بالحصار:

1. القطاع الزراعي

أدى الحصار إلى صعوبة إدخال مستلزمات الإنتاج بما ساهم في ارتفاع أسعارها (خراطيم المياه «البرابيش»، حديد الحمامات، النايلون، شبكات الري، الأشتال، الأعلاف)، كما عمل أيضاً على تقليص عمليات التصدير إلى أدنى درجة ممكنة. حيث لم يتم تصدير سوى كميات محدودة من التوت الأرضي والزهور عبر شركة جريسكو الإسرائيلية، إلى جانب تصدير بعض المحاصيل الزراعية بصورة موسمية ومحدودة إلى المملكة العربية السعودية وبعض بلدان الخليج. وتم خلال الحصار إغلاق كافة المعابر والمنافذ الحدودية بين قطاع غزة ودولة الاحتلال، والسماح فقط بإدخال 30 سلعة من أصل 3000 سلعة كانت تدخل قطاع غزة عبر معبر كرم أبو سالم الذي يتميز بمحدودية السعة، حيث كان يدخل القطاع يومياً ما يقارب الـ1000 شاحنة من مواد مختلفة قبل الحصار. أما بعد الحصار فقد أصبح عدد الشاحنات التي تدخل لا تتجاوز الـ150-250 شاحنة على أحسن تقدير¹¹.

وقد تأثر القطاع الزراعي بصورة كبيرة جراء الحصار والاعتداءات العسكرية الثلاثة التي شنها الاحتلال الإسرائيلي على القطاع في الأعوام 2008، 2012، 2014. من خلال استهداف الأراضي الزراعية، سواء المكشوفة أو البيوت البلاستيكية، إلى جانب مشاريع الثروة الحيوانية.

وبلغت مساحة الأراضي الزراعية المدمرة في قطاع غزة ما يقارب 57 كيلو متراً مربعاً، والتي تشكل ما نسبته 29% من المساحة الإجمالية للأراضي الزراعية في القطاع والبالغة 196 كيلو متراً مربعاً. كما تكبد القطاع الزراعي خسائر مباشرة فادحة خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في عام 2014 تقدر بحوالي 550 مليون دولار، وخسائر قطاع الإنتاج الحيواني بنحو 70.8 مليون دولار، و68.2 مليون دولار كخسائر نتيجة الأضرار في قطاع

التربة والمياه، و16.1 مليون دولار خسائر المحاصيل الزراعية، و10 ملايين دولار أضرار الثروة السمكية، كما تم تدمير نحو 132 بئراً منها 111 بشكل كلي و21 بشكل جزئي، إضافة إلى تدمير مزارع الدواجن وفقاسات البيض¹².

يضاف إلى ذلك خسائر القطاع الزراعي غير المباشرة التي تتضمن عدم توفر الفرصة البديلة، والفترة الزمنية الطويلة التي يريدها الاقتصاد في القطاع الزراعي لإعادة البناء والإنتاج، خاصة فيما يتعلق بالثروة النباتية خاصة النباتات البعلية مثل أشجار الزيتون والحمضيات وكذلك النباتات الموسمية التي تحتاج إلى وقت كبير لإعادة تأهيل وتهئية التربة من جديد بعد استهدافها بالقنابل والأسلحة والمتفجرات¹³.

2. القطاع الصناعي

على صعيد القطاع الصناعي، فقد تأثر بشدة نتيجة استمرار الحصار الإسرائيلي لقطاع غزة، إضافة لما تفرضه سلطات الاحتلال في الضفة الغربية من القيود المشددة على الاستيراد، كذلك الاستهداف المباشر للبنية التحتية الفلسطينية والممارسات التي تعوق عملية الإنتاج وترفع تكلفة المنتجات الفلسطينية، وحالت دون تطور الصناعات الفلسطينية التي يمكن لها أن تنافس الصناعات الإسرائيلية، وأضعفت القطاع الصناعي الفلسطيني، وأجبرته على استخدام المواد الخام الإسرائيلية والأجنبية وبنسبة تفوق 85 في المئة ما جعل القطاع الصناعي الفلسطيني عرضة لتقلبات الأسعار الإسرائيلية والأجنبية¹⁴.

ويضاف إلى ذلك التأثير المباشر الذي طال القطاع الصناعي بسبب انقطاع التيار الكهربائي المستمر في قطاع غزة ولفترات طويلة، ما رفع تكلفة الإنتاج، وخفض الطاقة الإنتاجية للمصانع، بسبب اتجاه العديد من أصحاب المصانع إلى تشغيل العملية الانتاجية في مصانعهم، حسب جدول الكهرباء، لا سيما وأنهم لا يستطيعون استخدام السولار الإسرائيلي لارتفاع تكاليفه، ما يساهم في ارتفاع تكلفة المنتج، وتكبدتهم خسائر فادحة نتيجة تلف العديد من المنتجات، وبخاصة في الصناعات الغذائية، إضافة إلى تكاليف صيانة الماكينات والآلات والأجهزة الإلكترونية نتيجة تكرار الأعطال، وعدم انتظام التيار الكهربائي¹⁵.

3. القطاع التجاري

طالت تأثيرات الحصار والانقسام مختلف جوانب الحياة في الأراضي الفلسطينية، حيث تراجع حجم التبادل التجاري بين الضفة الغربية وقطاع غزة من 250 مليون دولار إلى أقل من 10 ملايين دولار، كذلك تأثرت صادرات قطاع غزة للعالم الخارجي، وانخفضت إلى أدنى نقطة لها خلال العام 2017، وقد قدرت قيمة الخسائر جراء استمرار الحصار وتحديدًا الإغلاق بنحو 10 ملايين دولار شهرياً¹⁶.

كما أدى الحصار الإسرائيلي إلى بروز ظاهرة تجارة الأنفاق، الأمر الذي أصاب الاقتصاد الفلسطيني بالضرر نتيجة المخاطر والسلبيات التي ترتبت على تنامي هذه الظاهرة خلال الحصار، خاصة أن السلبيات كانت كبيرة وعميقة، إذ إنها حولت قطاع غزة إلى سوق استهلاكية فقط، حيث لم يتم تصدير أي مادة أو سلعة عبر الأنفاق، كما أدخلت قطاع غزة في أزمة نقدية نتيجة تصدير الأموال واستيراد السلع، وتعميق الانقسام والانفصال السياسي عن الضفة الغربية ما ساهم في تفكيك النسيج الاجتماعي، إضافة إلى تزايد مظاهر الانحراف الاجتماعي بكل أنواعه (المخدرات والحبوب المخدرة والسرقة والقتل والتفكك الأسري)، وظهور طبقة جديدة من الأثرياء عددهم نحو 200 شخص، كما ركّز أصحاب الأنفاق على عمليات لتوظيف الأموال بدلاً من استثمارها من خلال توظيفها في قنوات غير منتجة تتمثل في عمليات شراء وبيع الأراضي والعقارات ومعارض السيارات والمولات الاستهلاكية الكبيرة والفنادق وبعض مؤسسات التمويل والصرافة وغيره¹⁷.

وأدت ظاهرة الأنفاق إلى التحول من الاقتصاد الشرعي إلى الاقتصاد اللاشرعي عبر الأنفاق، وبالتالي خفض من الضغط على إسرائيل لفتح المعابر ورفع الحصار من جهة، وساهم في نجاح خطة رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق، أريئيل شارون، للانسحاب من قطاع غزة الهادفة للتخلص من قطاع غزة وزجّه في وجه مصر، والتنصل من مسؤولية إسرائيل كدولة احتلال وعزل قطاع غزة عن الضفة الغربية من جهة ثانية.

4. قطاع الاستثمار

طالت تأثيرات الحصار والانقسام قطاع الاستثمار في فلسطين وبخاصة

في قطاع غزة. وبالتالي كانت النتيجة هروب رؤوس الأموال المحلية للدول المجاورة للبحث عن الاستقرار الاقتصادي. وهروب العديد من الشركات الأجنبية العاملة في المجال الاستثماري في فلسطين، وإلغاء استثمارات أجنبية وفلسطينية وعربية كانت تحت الإعداد النهائي، وتوقف العمل في توسيع المناطق الصناعية الحرة والعديد من المشاريع الاستثمارية في قطاع غزة، وكذلك خسارة كل ما أنفقته السلطة لتسويق فلسطين عالمياً وتشجيع الاستثمار فيها¹⁸.

ثالثاً: البطالة

نتيجة لحالة التدهور في النشاط الاقتصادي التي شهدتها الأراضي الفلسطينية بعد الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة عام 2005، وفرض الحصار على القطاع في العام 2007 بالتزامن مع حالة الانقسام الفلسطيني بسبب سيطرة حماس على القطاع وتوليها زمام الأمور في القطاع، تدهورت الأوضاع الاجتماعية بشكل غير مسبوق وخلق واقع اجتماعي أشد صعوبة من الواقع الاقتصادي الصعب، أبرز سمات هذا الواقع ارتفاع معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية وخاصة في قطاع غزة ووصولها إلى معدلات غير مسبقة على مستوى العالم واتساع دائرة الفقر.

ويعتبر ارتفاع معدلات البطالة في فلسطين بشكل عام وفي قطاع غزة بشكل خاص من أبرز التحديات الرئيسية التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني. وتجدر الإشارة إلى أن الأراضي الفلسطينية خلال السنوات التي سبقت الحصار المفروض على القطاع، كانت تعتمد على سياسة تصدير الأيدي العاملة إلى سوق العمل الإسرائيلية كأحد البدائل القليلة المتاحة لتوفير مصدر للدخل من ناحية، وللتخلص من مشكلة البطالة من ناحية أخرى، ويذكر في هذا الشأن أن العمالة الفلسطينية قد تراجعت في إسرائيل منذ العام 2000، جراء اعتماد إسرائيل على سياسة إحلال العمالة الأجنبية مكان الفلسطينية، وقد تم استيعاب جزء منهم لدى القطاع العام والخاص، وجزء ثانٍ لدى بعض الدول العربية والجزء الأكبر منهم إلى فئة العاطلين عن العمل الأمر الذي ساهم في ارتفاع معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة التي أعقبت الانسحاب وبشكل خاص في قطاع غزة.¹⁹

وأدى اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على المصادر الخارجية لخلق فرص عمل، إلى عدم مقدرته على امتصاص كامل للقوى العاملة، ما تسبب بوجود فائض كبير منها. إذ إن هذا الفائض لم يكن ليشكل مشكلة حقيقية للاقتصاد الفلسطيني لو أن الوضع استمر على ما كان عليه قبل انتفاضة الأقصى (أيلول / 2000) حيث كانت إسرائيل وبعض الدول العربية تستوعب جزءاً كبيراً من هذا الفائض.

وقد شهدت الأراضي الفلسطينية منذ فرض الحصار على قطاع غزة عام 2007 وحتى عام 2017 تطورات كثيرة على الساحة الفلسطينية سياسياً واقتصادياً. أدت إلى ارتفاع معدلات البطالة في فلسطين ووصولها إلى معدلات غير مسبوقة عالمياً. كما هو موضح في رقم (2).



- شكل رقم (2): تطور معدلات البطالة في فلسطين للفترة 2007-2017
- إعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. «مسح القوى العاملة الفلسطينية». التقرير السنوي. (رام الله، أعداد مختلفة).

من خلال الشكل رقم (2). يُلاحظ ارتفاع معدلات البطالة في فلسطين خلال سنوات الحصار، من 21.7% بواقع (39.9%) في قطاع غزة و25% في الضفة الغربية) عام 2007، إلى 27.7% في فلسطين بواقع (43.9%) في قطاع غزة و17.9% (في الضفة الغربية) عام 2017.

وللوقوف على الأسباب الرئيسية التي أدت إلى ارتفاع معدلات البطالة في فلسطين وخصوصاً في قطاع غزة خلال سنوات الحصار، يمكن إجمالها فيما يلي²⁰:

- الانقسام الفلسطيني بين شطري الوطن منتصف عام 2007، واستمرار حالة الجمود السياسي.

- استمرار الحصار الاقتصادي المفروض على القطاع منذ العام 2007، وإغلاق معبر رفح لفترات طويلة، وتأثير ذلك على حركة التبادل التجاري ومجمل النشاط الاقتصادي في القطاع.

- قيام الاحتلال الإسرائيلي بثلاثة اعتداءات عسكرية متكررة على قطاع غزة خلال السنوات 2008، 2012، 2014، ورغم أن الأضرار التي لحقت بالاقتصاد الفلسطيني خلال الاعتداءات الإسرائيلية 2008 و2012 كانت واسعة المدى، إلا أن العدوان الأخير في صيف 2014 كان الأكثر تأثيراً وضرراً سواء على صعيد الخسائر البشرية والمادية، أو تأثيراتها المستقبلية على حياة الناس والمتغيرات الاقتصادية.

- الإجراءات والقيود والمعوقات الإسرائيلية وأثر ذلك على ثقة المستثمرين.
- ضعف القطاع العام وعدم قدرته على التشغيل واستيعاب الداخلين الجدد في صفوف البطالة من جهة وعدم قدرته على النهوض بالاقتصاد الوطني من جهة أخرى.

- منع العمالة الفلسطينية في قطاع غزة من العمل في سوق العمل الإسرائيلية.

- عدم موازنة مخرجات التعليم مع احتياجات ومتطلبات سوق العمل الفلسطينية.

- الزيادة المطردة في معدلات السكان التي تؤدي إلى تدفق الأيدي العاملة بمعدلات تفوق حاجة السوق المحلية، نظراً لمحدودية القدرة الاستيعابية للاقتصاد الفلسطيني.

رابعاً: تأثير الانقسام

رغم فداحة الخسائر الاقتصادية التي ترتبت بفعل الحصار وأثرت بالسلب

على أداء الاقتصاد الفلسطيني وحالت دون تطوره. إلا أن الخسائر الأفدح كانت نتيجة الانقسام، حيث أدى الانقسام إلى زيادة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية سوءاً في قطاع غزة تحديداً، خاصة في ظل وجود حكومتين الأولى هي الحكومة الفلسطينية التي تقيم في الضفة الغربية والثانية الحكومة المقالة التي تقيم وتدير شؤون قطاع غزة. وعلى الرغم من تشكيل حكومة للتوافق الوطني في عام 2014 إلا أن إرث هذا الانقسام ظل يلقي بظلاله الثقيلة على الاقتصاد الفلسطيني وجعل التعامل مع المشكلات والأزمات المترابطة أمراً في غاية الصعوبة والتعقيد. نتيجة عدم تمكين حكومة التوافق الوطني من بسط صلاحياتها بالكامل على قطاع غزة. واستمرار الحكومة المقالة في غزة كحكومة ظل تسيير وتدير شؤون قطاع غزة. وهو ما تكرر في عام 2017، من خلال عدم تنفيذ بنود المصالحة التي تم التوقيع عليها في القاهرة في تشرين الأول (أكتوبر) 2017، وبقاء الوضع الراهن وهو استمرار الحصار والانقسام.

وعلى سبيل المثال لا الحصر، فإنّ من المشكلات الأبرز التي حدثت ما يتعلق بالضرائب، فقد تعمق الاختلاف القانوني في هذا الموضوع، في ظل الانقسام في العديد من القوانين المرتبطة بالجانب الاقتصادي، ففي مجال ضريبة الدخل استمرت الحكومة المقالة في غزة بتطبيق أحكام قانون ضريبة الدخل رقم (17) لسنة 2004 دون إجراء أيّ تعديلات، في المقابل أصدر الرئيس محمود عباس رئيس دولة فلسطين قراراً بقانون رقم (2) لسنة 2008 بشأن تعديل قانون ضريبة الدخل، يجري تنفيذ أحكامه في الضفة الغربية.

ومن جانب آخر سنت كتلة التغيير والإصلاح قانوناً جديداً للشركات وقانون ضريبة التكافل، يتم تطبيقه في قطاع غزة فقط، ما يجعله متبايناً عن القوانين النافذة في الضفة الغربية²¹.

إلى ذلك ظهرت مشكلة الازدواج الضريبي والذي يقصد بدفع المكلف الضريبة مرتين على نفس السلع أو الخدمات، مثال ذلك ضريبة السيارات، إذ تحصل الحكومة الفلسطينية في الضفة الغربية على ضريبة (50%) من ثمن السيارة، ومن جانبها تحصل الحكومة المقالة في غزة على ضريبة (25%)، والتالي بات المكلف في غزة ملزماً بدفع الضريبة نفسها مرتين وتكرر ذات

المطالبات بضريبة الدخل من الحكومة الفلسطينية في رام الله والحكومة المقالة في غزة للشركات الكبرى (شركة الاتصالات، جوال، البنوك)، وفيما يتعلق بإقرار الموازنة العامة، توجد طريقتان مختلفتان لإقرار الموازنة العامة، حيث يتم إقرارها في غزة من قبل كتلة التغيير والإصلاح، بينما تقرر في الضفة الغربية من الرئيس بقرار قانون²².

خامساً: التصور المستقبلي للاقتصاد الفلسطيني

لا شك أن الحصار والانقسام باتا يمثلان العقبة الأساسية التي تقف في وجه التنمية، وبالتالي من الصعب وضع رؤية تنموية اقتصادية في ظل الحصار والانقسام، خاصة أن نجاح الرؤية المستقبلية والتخطيط للتنمية وتنفيذ برامجها تحتاج إلى تحقيق شرط ضروري وهو الاستقرار السياسي والأمني، وحرية الحركة والنفاز للأفراد والبضائع ورأس المال وهو ما لم تشهده الأراضي الفلسطينية حتى الآن.

لذلك لا بد من تطوير إستراتيجية اقتصادية خاصة تكون قادرة على إزالة ومعالجة آثار الانقسام والتخفيف من حدة الأزمات والمشكلات الاقتصادية التي طالت المواطن والمؤسسات على حد سواء، من خلال البحث عن موارد جديدة للاقتصاد، واستخدام طرق أكثر كفاءة في استغلال هذه الموارد، ومواصلة الاستثمار في البنية التحتية بتمويل من القطاعين العام والخاص، من أجل خلق بيئة استثمارية جاذبة، التي من الممكن أن تشكل قاعدة للانطلاق في بناء اقتصاد قوي ومستقل، وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، خاصة في ظل الارتفاع الكبير في معدلات الفقر والبطالة ولا سيما في قطاع غزة.

ومن الناحية الموضوعية تتطلب المرحلة الأخذ بعين الاعتبار وجود سيناريوهين:

السيناريو الأول: المتشائم، والذي يفترض بقاء الوضع الراهن المتمثل في فشل المصالحة الفلسطينية وبقاء الانقسام الفلسطيني واستمرار الحصار الإسرائيلي على القطاع، والانفصال بين شطري الوطن الواحد (الضفة الغربية وقطاع غزة) وبقاء الأزمات الاقتصادية والمالية وتبعاتها كما هي وربما تزداد سوءاً.

والسيناريو الثاني: المتفائل والذي يفترض أن تكفل جهود المصالحة الفلسطينية بالنجاح وتمكين الحكومة الفلسطينية الثامنة عشرة برئاسة محمد اشتية من مهامها وبسط صلاحياتها بالكامل على القطاع دون وجود عراقيل وممارسة عملها في إدارة الاقتصاد في قطاع غزة كما تمارسه في الضفة الغربية والتمهيد لانتخابات تشريعية ورئاسية وتوحيد الاقتصاد الفلسطيني (اقتصاد واحد لوطن واحد).

تتعامل الدراسة في التصور المستقبلي للاقتصاد الفلسطيني مع سيناريو نجاح المصالحة الفلسطينية وتمكين الحكومة الفلسطينية الثامنة عشرة من مباشرة عملها في قطاع غزة كما تباشره في الضفة الغربية والعمل تحت مظلة الوطن الواحد وإدارة الاقتصاد الواحد لمعالجة آثار الانقسام والحصار من خلال الإجراءات والخطط والبرامج التي سوف تنفذها الحكومة الفلسطينية في إطار اقتصاد الوطن الواحد (اقتصاد المصالحة).

وعليه، تقدم الدراسة رؤية لتصور مستقبل الاقتصاد الفلسطيني بافتراض تحقيق هذا السيناريو: نجاح المصالحة، وفقاً لما يلي:

1. المرحلة الأولى: تحديد اتجاه السياسات

وتتمثل في ضرورة الوضوح التام في تحديد اتجاه السياسات الاقتصادية للحكومة الفلسطينية، والحكومة التي ستلي ذلك وفقاً لنتائج انتخابات مستقبلية، فهل هي باتجاه سياسات اقتصاد الدولة؟ أم باتجاه سياسات اقتصاد الصمود؟ أم في الاتجاهين معاً؟

المؤشرات أن الإستراتيجية الاقتصادية المناسبة للمرحلة المقبلة تتمثل في سياسات اقتصاد الصمود، نتيجة العلاقة الاقتصادية المتوقعة مع إسرائيل وبالتالي سيكون المطلوب اتباع سياسات ضبط الإنفاق العام، وإعطاء الأولوية لدعم القطاع الخاص، والتوجه نحو دعم قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة لخلق فرص عمل، ودعم القطاعات الإنتاجية (الزراعة، والصناعة، والسياحة).

2. المرحلة الثانية: معالجة آثار الانقسام

تتمثل الإجراءات التي ينبغي للحكومة اتخاذها لمعالجة آثار الانقسام، على

ما يلي²³:

- تشكيل لجان مهنية متخصصة ومستقلة تدرس كافة القوانين والتشريعات والأنظمة التي صدرت سواء في قطاع غزة أو في الضفة الغربية بمنظور مهني يلائم حاجة وظروف الاقتصاد الفلسطيني للمرحلة القادمة، وأن تكون هذه القوانين متكاملة وداعمة لتحقيق إستراتيجية تنموية واضحة ومحددة على أساس الرؤية السياسية للمرحلة القادمة.
- تبني سياسة مالية تفتشفية تكون قادرة على تحمل الضغوط المالية حقيقياً لسياسات الصمود.
- إصدار قرارات جريئة بإعادة النظر بشمولية كاملة في كافة جوانب الإنفاق الحكومي بدءاً من مستويات الأجور والرواتب والحوافز المادية وإعادة هيكلتها بما يتلاءم مع الواقع الفلسطيني، وعلى أساس الرؤية السياسية والبرنامج الوطني الذي سيتم تبنيه لمرحلة ما بعد المصالحة.
- إعادة تخطيط وهيكله المؤسسات النقابية والمهنية المجسدة للقطاع الخاص الفلسطيني، بحيث تبنى على أسس مهنية واقتصادية بحتة بعيداً عن أي خلاف سياسي، وضمناً وطنياً بالأ لتستخدم مستقبلاً من قبل أي طرف سياسي لتحقيق مكاسب حزبية فئوية يكون لها انعكاس سلبي على مجمل السكان والاقتصاد.

3. المرحلة الثالثة: التنمية الوطنية الشاملة

بعد تحديد اتجاه السياسة الاقتصادية الملائمة ومعالجة الآثار المترتبة على الانقسام ووضوح الرؤية السياسية في ضوء الانتخابات المقبلة واستقرار شكل النظام السياسي الفلسطيني، يتطلب تبني خطة تنموية وطنية شاملة يتم التركيز فيها على الجوانب التالية:

- إعادة النظر في فلسفة التخطيط التنموي الفلسطيني:

لتحقيق هذا الجانب يجب مراعاة قدرات الاقتصاد الفلسطيني الحقيقية، وعدم تحميل القطاع الخاص أكثر مما يحتمل، وعدم المبالغة في إمكانيات الازدهار الاقتصادي مستقبلاً، كي لا نكون أمام خطط تنموية وهمية وردية بينما الواقع الاقتصادي مأساوي. كما ينبغي البدء بوضع إستراتيجية

تنموية جديدة تأخذ بالاعتبار الآثار الاقتصادية التي حدثت في مرحلة الانقسام. والعمل على التخلص منها في أقرب فرصة. وتحقيق الاندماج والتكامل الاقتصادي بين الضفة الغربية وقطاع غزة. ورفض أية محاولات لتعزيز الفصل الاقتصادي بينهما مهما كانت التكلفة أو التضحية²⁴.

- إعادة هيكلة الإجراءات الحكومية في الشؤون الاقتصادية والمؤسسات: لا بد من التخلص من البيروقراطية والإجراءات المعقدة والمثبطة للأنشطة القطاع الخاص. والمتسببة بشكل رئيسي في توسع الاقتصاد غير الرسمي (غير المنظم). بحيث يتم العمل على وضع منظومة محددة ومهنية وشفافة لاتخاذ أي قرار اقتصادي من جانب. ومنظومة إجراءات محددة تخفف من تعقيدات ومتطلبات الترخيص والتنظيم والرقابة على مؤسسات القطاع الخاص والمشاريع الصغيرة والأنشطة الفردية والعائلية²⁵.

- دعم القطاعات الإنتاجية:

رفع حجم مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي. خاصة الصناعة والزراعة والسياحة. وفي مقدمتها تشجيع الاستثمار وبناء البنية التحتية الممكنة لعمل هذه القطاعات. وخاصة في مجال الطاقة الذي يعتبر من أبرز مصادر عدم التوازن مع إسرائيل.

- توطيد العلاقات الاقتصادية مع الدول العربية:

يعتبر توطيد العلاقات الاقتصادية مع الدول العربية في المرحلة المقبلة خياراً إستراتيجياً لتخفيف التبعية الاقتصادية مع اقتصاد الاحتلال من جهة. ومن جهة أخرى يحمل آفاقاً واعدة وحقيقية لتنمية الاقتصاد الفلسطيني. حيث تشير دراسات إلى أن حجم الصادرات الفلسطينية لدول الخليج سيصل إلى 650 مليون دولار في ظل ظروف طبيعية لإقامة وتفعيل العلاقات معها. وإلى أن آفاق حجم التبادل التجاري مع مصر وحدها ستصل إلى مليار دولار²⁶.

- دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

تبني إستراتيجية تنمية قائمة على المشاريع الصغيرة والمتوسطة كمصدر أساسي لفرص العمل والتشغيل. على أن تكون إجراءات وسياسات الحكومة داعمة ومساندة بقوة لهذه المشاريع بدلاً من إرهابها بكثرة وتعقيد

الإجراءات الحكومية الروتينية، وإرهاقها بالرسوم والضرائب المرتفعة²⁷.

- مواصلة الجهود للحصول على عضوية منظمة التجارة العالمية: يأتي التوجه الفلسطيني للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في إطار إعادة هيكلة الاقتصاد الفلسطيني، وحريره من الاقتصاد الإسرائيلي، والتفائل تجاه الفوائد الموعودة والمحتملة من الاندماج في العولة بواسطة التحرير التجاري العالمي وآلياته المتخصصة. وبالتالي، فإن خيار الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية خيار إستراتيجي للانفكاك من التبعية، ويحمل العديد من الآثار الإيجابية، أهمها، أن حصول دولة فلسطين على صفة العضوية في منظمة التجارة العالمية يساعدها على الاستفادة من المساعدات الفنية التي من شأنها إيجاد نظام تجاري يتماشى مع قواعد المنظمة، ناهيك عن أن العضوية أيضاً تساعد فلسطين على بناء القدرات اللازمة والحصول على المعرفة في مجال التجارة الدولية، وستجلب المنافسة إلى السوق المحلية من خلال رفع القدرة التنافسية للمنتجات وتحسين جودتها وتخفيض أسعارها، وتؤدي أيضاً إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي داخل فلسطين، وبالتالي زيادة الإيرادات العامة للسلطة الفلسطينية، ويجدر التنويه هنا إلى أن الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، يحتاج لإجماع الدول الأعضاء، بما فيها إسرائيل، وقد سبق أن أعاققت الولايات المتحدة، لأسباب سياسية وأيديولوجية، عضوية الصين وروسيا طويلاً، قبل التوصل لتسوية تسمح بعضويتهم، ولذلك، يحتاج الفلسطينيون لوضع خطة عمل لتجاوز هذه العقبة²⁸.

- إعادة هيكلة شاملة لقطاع التعليم:

العمل الجاد على الارتقاء الحقيقي بكفاءة مخرجات المؤسسات التعليمية بجميع مستوياتها بما يتلاءم مع متطلبات سوق العمل المحلية والدولية، والعمل الجاد على الارتقاء بالتعليم المهني باعتباره جوهر نجاح وتطور القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد كتوجه أساسي لعلاج مشكلة البطالة، وتحديات سوق العمل²⁹.

- إعادة هيكلة نمط الاستهلاك للمواطن الفلسطيني:

إعادة هيكلة نمط الاستهلاك للمواطن بحيث تكون في نطاق إنتاجيته، إذ إن نسبة الإنفاق الاستهلاكي من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بلغت

116.6% في قطاع غزة و112% في الضفة الغربية، و113.2% على المستوى الفلسطيني وذلك وفقاً لبيانات عام 2017³⁰.

خاتمة

بات واضحاً تأثير الحصار والانقسام الفلسطيني على أداء الاقتصاد الفلسطيني والحيلولة دون تطوره وبالتالي لا يمكن نجاح التصور المستقبلي للاقتصاد الفلسطيني في ظل الحصار والانقسام، الأمر الذي يتطلب أن يكون إنهاء ملف الانقسام على رأس سلم الأولويات الوطنية من أجل استعادة الوحدة الوطنية وإعادة اللحمة بين شطري الوطن لكي تتمكن الحكومة الفلسطينية من معالجة آثار الانقسام ومعالجة المشكلات والأزمات التي ترتبت عليه، والعمل من أجل الضغط على المجتمع الدولي للضغط على إسرائيل لإنهاء الحصار المفروض على قطاع غزة، والعمل الفوري لتحديد اتجاهات السياسات الاقتصادية، وتنفيذها، وهو متطلب ضروري لزيادة القدرة على الصمود في مواجهة الإجراءات والممارسات الممنهجة من قبل الاحتلال الإسرائيلي الذي يسعى من خلال الحصار إلى إفشال كافة الخطط التنموية الاقتصادية التي قامت بإعدادها الحكومات الفلسطينية المتعاقبة لمواجهة الفقر والبطالة وتحسين مستوى النشاط الاقتصادي في كافة القطاعات.

الهوامش:

1. سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي الثاني عشر 2006، (رام الله: دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، 2007) ص33.
2. مازن العجلة، مستقبل التنمية في ظل الحصار، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، العدد (29)، (غزة: مركز التخطيط الفلسطيني، 2011)، ص12.
3. سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي الثالث عشر 2007، (رام الله: دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، 2008) ص19.
4. سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي الرابع عشر 2008، (رام الله: دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، 2009) ص23.
5. سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2011، (رام الله: دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، 2012) ص42.
6. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الثالث عشر: الاقتصاد الفلسطيني، (أبو ظبي، 2011)، ص246.
7. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أداء الاقتصاد الفلسطيني للعام 2014، (رام الله، 2015)، ص13.
8. سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2015، (رام الله: دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، 2016) ص12.
9. سلطة النقد الفلسطينية، تقرير التنبؤات الاقتصادية لعام 2017، (رام الله: دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، 2018)، ص7.
10. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية - الأونكتاد، تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني: التطورات التي شهدتها اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة، (جنيف: 2015)، ص11.
11. رائد حلس، ورقة تحليل سياسات: تأثير الحصار الإسرائيلي على القطاع الزراعي، (غزة: الهيئة الدولية لدعم حقوق الشعب الفلسطيني - حشد، 2017)، ص5.
12. شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، ورقة حقائق: تأثيرات العدوان الإسرائيلي صيف 2014 وتأخر عملية الإعمار على قطاع الزراعة في قطاع غزة، (غزة: 2015)، ص4.
13. المرجع السابق، ص10.
14. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الثالث عشر: الاقتصاد الفلسطيني، (أبو ظبي: 2013)، ص295.
15. ماهر الطباع، تكلفة الانقسام وأثره على الاقتصاد الفلسطيني (2017-2017)، ضمن كتاب: تكلفة الانقسام وأثره على الفلسطينيين، (رام الله: المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية - مسارات، 2017)، ص60.
16. غازي الصوراني، اقتصاد قطاع غزة تحت الحصار والانقسام، (غزة: إصدارات جامعة الأقصى،

- 2019)، ص240.
17. سمير أبو مدللة، اقتصاد الأنفاق في قطاع غزة: ضرورة وطنية أم كارثة اقتصادية واجتماعية؟!، مجلة سياسات، العدد 12، (رام الله: معهد السياسات العامة، 2010)، ص43.
18. الطباع، تكلفة الانقسام، ص63.
19. سلطة النقد الفلسطينية، «التقرير السنوي الثالث عشر 2007»، ص29.
20. سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2016، (رام الله: دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، 2017)، ص1.
21. كارم نشوان وبسام أبو حشيش، الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على تعطيل عمل المجلس التشريعي، (غزة: شبكة المنظمات الأهلية، 2015)، ص63.
22. رائد حلس، أثر الانقسام الفلسطيني على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر المصالحة المجتمعية الفلسطينية.. ضرورة وطنية، (رام الله: المركز الفلسطيني للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2016)، ص3.
23. سيف الدين عودة، الآثار والدروس المستفادة من مرحلة الانقسام ومتطلبات نجاح الاقتصاد الفلسطيني بعد المصالحة، ورقة عمل مقدمة لورشة عمل بعنوان: مستقبل الاقتصاد الفلسطيني بعد المصالحة، (غزة: مركز التخطيط الفلسطيني، 2014)، ص12.
24. المرجع السابق، ص13.
25. محمد اشتية، الاقتصاد الفلسطيني: حصار عوامل الإنتاج، (القدس: المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار، بكار، 2017م)، ص161.
26. رائد حلس، ورقة تحليل سياسات: واقع التجارة الخارجية الفلسطينية المصرية وسبل تطويرها، (واشنطن: الأكاديمية الأمريكية للأعمال، 2018م)، ص9-10.
27. عودة، الآثار والدروس، ص14.
28. رائد حلس، سياسات لانفكاك الاقتصاد الفلسطيني من التبعية مع الاحتلال الإسرائيلي، مجلة شؤون فلسطينية، العددان 273-274، (رام الله: مركز الأبحاث الفلسطيني، خريف 2018 - شتاء 2019)، ص102.
29. اشتية، الاقتصاد الفلسطيني: حصار، ص161.
30. سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2017، (رام الله: دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، 2018)، ص11-12.